سياق الجملة وسياقات النص

الفهم والتأويل

سعيد بنگراد

1–سنتحدث في هذه المقالة عن المعنى باعتباره قصدا وتنظيما ووجهة وغاية. فالوجود الإنساني ليس كذلك إلا إذا كان قادرا على الإحالة على ما "يدل" و"يعني"(1). فأن نكون في العالم، ضمن كائناته وأشيائه، معناه أننا ننتج معاني تعتبر ممرا ضروريا نحو العودة إلى ما هو موجود خارج الذات التي تدرك وتصوغ ما تدركه في أنساق دالة لا تستنسخ المدرَك بل تعيد خلقه. فقوة اللغة لا تكمن في التعيين والوصف الخارجي، إنها في الكشف والتدليل، أي في ما يقود إلى الفصل بين الظواهر والتمييز بينها. وهو ما يعني، بعبارة أخرى، أن اللغة هي شرط الوجود وعماده، أو هي الدليل الأسمى على "أن الإنسان يملك عالما"(2).

إنها حالة من حالات الترميز المتصاعد التي مكنت الإنسان من إسقاط العالم خارجه، واستيعابه من جديد في أشكال رمزية تختصر التجربة الواقعية وتجعها قابلة للتعميم. فليست الأشياء هي ما يوحد بين الذاكرات، فالأشياء موجودة في ذاتها، إن الوجه المفهومي فيها هو الذي يقلص من امتدادها وتنافرها ويحولها إلى مصفاة تخترقها كل الذاكرات الممكنة.

وهو ما يعني أيضا، من جهة الوجود، أن "الفعل ذاته خاضع لبَنْيَنة رمزية" (3)، فالتأليفات الكامنة في العضو، تجعل الفعل مدرجا داخل بنية مجردة قابلة للاستذكار والتوقع ضمن كل ما يمكن أن تستوعبه الممارسة الإنسانية. فهناك في الأصل، حسب ما يقول بيير ليفي، "افتراضية ثلاثية هي التي كانت وراء تشكل الكائن البشري"(4)، باعتبار وعيه الرمزي لا باعتبار وجوده الحي. وهي "افتراضية تشمل الزمن (اللغة) والفعل (الجسد) والعنف (المؤسسات)" (5). فكل طاقاته التعبيرية مودعة في هذه

الافتراضية وفيها وحدها، واستنادا إليها يتحقق التواصل وتُنسج كل الروابط بين الكائنات، بما فيها حالات الصراع والتطاحن.

ووفق منطق سيرورات الترميز هاته، لا يمكن للدلالة أن تكون جزءا من مادة تشكلها، فهي لا تكترث للمادة الحاملة لها، إنها قابلة للتجسد في كل الأنساق الرمزية، يستوي في ذلك اللفظي وغير اللفظي، ذلك أننا "كلما توغلنا عميقا في قلب آليات اشتغال الدلالات أدركنا أن الأشياء لا تدل من خلال وجودها المادي القابل للمعاينة، بل تقوم بذلك استنادا إلى سماتها الشكلية التي تميزها عن أشياء أخرى تنتمي إلى القسم ذاته، وعلى عاتقنا تقع مهمةُ استخراج هذه السمات"(6). وهو ما يعني، بعبارة أخرى، أن الظواهر دالة من خلال موقعها الرمزي في الوعي الإنساني لا خارجه.

لذلك، لا شأن للعوالم الخارجية بما تقوله العلامات، فتلك كيانات تبني عوالمها استنادا إلى المعرفة التي نملكها عن موجوداتها. فما "يثير مخاوفنا هو الأفكار التي نملكها عن الأشياء لا الأشياء ذاتها" كما يقال. والحاصل، أن ما هو أساسي، استنادا إلى منطق التمثيل اللغوي، ليس الروابطَ بين اللغة وبين الأشياء التي تقوم بتمثيلها، فهذا رابط بلا قيمة تحليلية، لأنه يضع الثاني بديلا مطلقا عن الأول، إن الأساسي في سيرورة تشكل المعنى هو التقابل بين الوجود الرمزي كما يمكن أن يتسرب إلى الذهن باعتباره العالم الوحيد الذي يأوي الكينونة ويعبر عنها، وبين حدوس حسية بكماء موجودة خارج الوعي الذي يدركها.

إن الأمر يتعلق بما يمكن أن تأتي به المفهمة التي تختصر الموجود وتهذبه وتعممه وتضعه رهن إشارة كل الذاكرات الممكنة. فالمعنى شكل وليس ماهية مطلقة الوجود، كما أثبتت ذلك الدلاليات البنيوية منذ الستينيات من القرن الماضي. فنحن لا نمسك، من خلال التقطيع المفهومي، بجوهر الشيء، بل نضع للتداول نسخة منه وفق ما تقتضيه محددات الحقل الدلالي/الثقافي الذي يحتضنه.

وعلى هذا الأساس، فإن العوالم الرمزية (اللغوية في المقام الأول) مكتفية بذاتها من حيث اشتغالها، ومن حيث قدرتها على الإحالة، بالقوة نفسها، على الموجود الذي ألفته العين، وعلى ما تفرزه استيهامات المخيلة وتحتفي به (لقد كان بورس يميز، في حديثه عما يتم تمثيله داخل اللسان، بين الموضوع الواقعي وبين الموضوع المتخيل أو القابل للتخيل أو غير القابل للتخيل على الإطلاق). فالمعيش ليس مادة ممتدة إلى ما نهاية، بل هو ما يسكن الوعي، فهذا الوعي موجه من داخله نحو الإمساك بما يمثل أمامه.

وهذا هو مصدر استبعاد اللسانيات للمرجع؛ لا لأنها تنكر الموجود، فالموجود مستقل عن الذات التي تدركه، بل لأن اللسان لا يُمَثِّل واقعا، بل ينشئ رابطا رمزيا بين الإنسان ومحيطه (ما كان يسميه كاسيرير "الأشكال الرمزية" التي تتوسط الكائن البشري وعالمه). لذلك لا موقع للعالم الخارجي في تعريف العلامة أو في اشتغالها، ولا تأثير له في قدرتها على إنتاج المعنى في حالات التدليل والتواصل على حد سواء. فالثابت في الظواهر أنها لا يمكن أن تسلم نفسها إلا من خلال الوعي الذي يعيد تشكيلها وفق قوانين الرمز لا وفق حقيقة الأشياء، فنحن نفكر من خلال العلامات وداخلها بتعبير بورس.

وهو ما يعني أن العودة إلى اللفظي والاحتفاء به باعتباره المدخل الرئيس نحو تحديد خاصيات المعنى هي الشرط الأساس من أجل الإحاطة بما نطلق عليه عامة السياقات التي يقوم عليها هذا المعنى، ومن خلالها "يصبح قادرا على التدليل" (7). فالمعنى ليس كمّا، إنه في المبتدأ والمنتهى سيرورة لا تتوقف. وهي السيرورة الوحيدة القابلة للوصف، لأنها وحدها ما يمكن إدراكه خارج إكراهات جوهر مضموني مزعوم. وهي فرضية تستند في وجودها إلى طبيعة الفكر واللغة وطبيعة الرابط بينهما، "ذلك أن التحديد المفهومي لمضمون ما لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تثبيته في علامة "(8)، فمن خلالها يستقيم ويتخذ شكلا. إن ما يجعل المعنى أمرا ممكنا هو اللغة وليس العكس، فالتسنين اللفظي للذاكرات هو أصل الدلالات، إنه منبع السياقات وهو الغاية التي تستوعب المتحقق والضمني والموحى به على حد سواء.

فلا فائدة إذن من البحث عن تطابقات ممكنة بين ما نسميه "معنى"، وبين إحالات محتملة على وجود واقعي يبرره ويكون شاهدا عليه. فالسياق الوحيد الممكن هو ما تقدمه الكلمات، فهي مرجع ذاتها، لا باعتبار إمكانية انفصال الوعي الإنساني عن محيطه، بل لأن هذا الوعي غير موجود إلا من خلال هذه الكلمات. فهي أصل كل ما يمكن أن يقود إلى التعرف على "الظاهرة". وفي جميع الحالات، فإن الوعي لا يمكن أن يكون إلا إذا كان وعيا بشيء ما" كما يقول هوسيرل.

لذلك، فـــ"الفهم"، كما سنرى ذلك، ليس استحضارا لشيء أو إيحاء به، بل هو إمساك بتجربة هي المعادل أو المشابه القريب أو البعيد لتجربة أخرى، أو هو "رابط يجمع حياة نفسية بحياة نفسية أخرى" بتعبير ريكور (9)، فلا شيء يفصل بين الأول والثاني. "فالمعطى، تلك النقطة الثابتة التي تستند إليها المعرفة من أجل اكتشاف العام والقانون والقاعدة (...) هو حصيلة تأويل يقيم توسطا بين الإنسان وعالمه (...)، ومرد ذلك أن المعطى المباشر الحقيقي والوحيد يكمن فقط في أننا نفهم شيئا

باعتباره شيئا" (10). إن الأمر يتعلق في هذه الحالة، بانعدام التوسط بين الرائي والمرئي، وهي حالة لا يمكن أن تنتج معنى.

وهي صيغة أخرى للقول إننا في غياب التوسط الرمزي سنظل أسرى حدود حس أعمى بلا ذاكرة يوضع في مواجهة عالم عديم الشكل حيث الأشياء مساوية لنفسها. "فالتلفظ هو إمساك بالواقعي من خلال تعابير دالة، وليس نسخة من انطباعات مصدرها الأشياء"، كما يقول أرسطو(11).

2–إلى هذا الحد تبدو اللغة مركزية في الوجود من زاويتين: إنها مفتاح الوعي بالعالم وذاكرته القريبة والبعيدة، من جهة (الجملة الشهيرة لسوسير: لا شيء واضح قبل ظهور اللسان)، وهي أرقى الأنساق وأكثرها قدرة على التعبير عن مكنونات الذات، من جهة ثانية. وهو ما يمنح اللسانيات، باعتبارها علما مستقلا، موقعا مميزا داخل سجل المعرفة الإنسانية، فهي وعاء كل الإبدالات التي عُممت لتشمل كل الحقول المعرفية، ومنها النقد الأدبي في المقام الأول.

وليس غريبا أن يكتشف هذا النشاط الفكري هويته الجديدة في اللسانيات، في صيغتها السوسيرية في المقام الأول، فهي وحدها كانت قادرة، منذ ستينيات القرن الماضي، على مده بما يساعده على إعادة اكتشاف النص اعتمادا على مادته الأصلية (التي هي اللغة)، لا محاولة استحضار مضامين اجتماعية أو نفسية تسقط عليه من خارجه. فالسبيل إلى تقويم المعنى وتحديد طرق تجلياته وأشكال تحققه لن يتم إلا استنادا إلى المفاهيم التي جاءت بها اللسانيات الحديثة وطرق التحليل عندها. ولسنا في حاجة إلى التذكير أن النقد البنيوي، في طبعته الأولى على الأقل، لم يكن سوى صيغة لسانية بمسوح أدبية لم يستطع أبدا إخفاء أصلها أو التستر عليها.

ويمكن تلمس تأثير اللسانيات، أو إن شئتم، محاولة الإحاطة بالمبادئ الأولى للسانيات النص، كما بلورتها البنيوية منذ الستينيات، من خلال الإحالة على التوازي الذي أقامته البنيوية في صيغتها الأولى (في ميدان السرد على الخصوص) بين البنية اللسانية كما يمكن أن تبدو في أكبر وحدة داخلها (الجملة) وبين المحكي، كما يمكن أن يتجسد في نصوص سردية مخصوصة.

لقد كانت طموحات اللسانيات في ميدان تحليل الخطاب محدودة، إنها دراسة كل ما يمكن أن تحيل عليه الجملة من خلال مكوناتها، فهي لا تدعي قدرة الذهاب إلى ما هو أبعد منها، إنها أقصى منطقة يمكن أن يبلغها التحليل،"فما بعد الجملة ليس هناك سوى الجمل" (12)، واللساني في هذا المجال شبيه بالنباتي "الذي لا يكترث لأمر الباقة، بعد أن ينتهي من وصف الوردة" (13). والحاصل أننا لا

يمكن أن نقارن بين سياق الجملة، وهو سياق محدود، وبين سياق الخطاب الممتد إلى ما هو أبعد منها. فالخطاب ليس تتابعا مسترسلا لمجموعة من الجمل، فالتتابع غير الغائي يحيل على امتداد موسوعي بلا نهاية، أو على عبثية لغوية بدون معنى. إنه في أبسط تعريفاته وأكثرها شيوعا ما يفصل بين بياضين دلاليين.

فما يفصل الجملة عن النص هو أنها مكتفية بذاتها، في حين أن النص وجهة، إنه انشداد إلى نقطة نهائية بدونها لن يكون للبداية معنى. وهو أمر يصدق على كل النصوص، بما فيها النصوص "العلمية" حيث تقتضي القوة الحجاجية، البسيطة منها والمركبة، توجها نحو غاية، أو حصرا لحدود موضوع مستقل في ذاته. وخارج هذا وذاك لا يمكن الحديث عن كون مكتف بنفسه.

ومع ذلك فقد كان المحكي من أكثر الأشكال التعبيرية التي عنيت بها اللسانيات، وقد يكون ذلك مرتبطا بطبيعته كحامل لقيم تتحدد من خلال طابعها التشخيصي. فهو قوة زمنية رابطة بين سابق ولاحق، إنه إدراج القيمة ضمن " الوضعيات" القابلة للمعاينة. فبدون نقطة البدء والنهاية لا يمكن الحديث عن فعل سردي منتج لـــ"قصة". فالسرد رصد لتحولات لا وصف لحالات مفصولة عن بعضها البعض.

وبناء على ذلك، فإن بناء خطاب هو في الأصل اقتطاع لجزئية من ممتد ثقافي وإيداعه بنية مستقلة محدودة من حيث ممكنات التأليف والإحالات، أو هو بناء عالم استنادا إلى عدد محدود من الملفوظات. فمحدودية الملفوظات هي الضامنة، نظريا على الأقل، لوحدته وانسجامه واستقلاله. ومع ذلك، فالانسجام هنا حالة مفترضة فقط وليست حقيقة موضوعية. فإذا كان بالإمكان التحكم في سياقات الجملة وضبطها وتحديد عددها، فإن ضبط حدود النص يقتضي تصور ممكنات محدودة مرتبطة بقصدية صريحة هي جزء منه، لا حالة مسقطة من خارجه. وهو أمر لا يمكن تصوره كما سنرى، إلا في حالات وجود قارئ "خالي الذهن" بلا قصد ولا ذاكرة. إن الجملة حالة معزولة، أما النص فطاقة دلالية مصدرها ممكنات التأليف داخلها.

ومع ذلك، فقد مثلت هذه "الجملة"، لكونها كيانا مستقلا ومحدودا ومكتفيا بذاته، نموذجا مثاليا يمكن من خلاله استحضار التجربة النصية والكشف عن بنائها الداخلي، أي العودة بها إلى ما يشكل البنية الأولية التي بإمكانها أن تقودنا إلى الإمساك بكل النسخ المتحققة المنبثقة عن نموذج أولي، فهي "الجزئية الصغرى التي تشتمل على كل ما يمكن أن يتميز به الخطاب" كما يقول مارتيني (14).

لذلك نُظر إلى هذا التناظر بين الخطاب (النص) والجملة من زاوية التقابل المركزي بين "لسان" عام وموغل في تجريديته، وبين "كلام" خاص ومشدود إلى تجربة الذات التي تتكلم.

استنادا إلى هذا التوازي ستكون الجملة، من زاوية اللسان، بنية مجردة موجودة خارج أي سياق، وهي بذلك جزء من نظام، وسيكون الخطاب، من زاوية الكلام، تحققا يكشف عن خصوصية الذات المتكلمة. وهو ما يمكن إسقاطه، في تصور الجيل البنيوي الأول، على بنية المحكي ذاته. ذلك أن "الخطاب يعد، في واقع الأمر، جملة كبيرة، والجملة ليست سوى خطاب صغير" (15).

وعلى الرغم من أن الأمر يتعلق بتناظر فضفاض وعام، فإنه قادر على مدنا بما يساعدنا على دراسة بنية الحكايات وفق ممكنات هذا التقابل ذاته، أي القيام بما يقودنا إلى التمييز، داخل العدد الهائل من الحكايات، بين ما يشكل بنية مجردة عامة قادرة على استيعاب حكايات العالم كلها، وبين التلوين الثقافي الذي يمكن البحث عنه في هذه الحكاية أو تلك، وهو ما يؤول باعتباره دالا على تخصيص ثقافي. ولن يكون ذلك إلا من خلال مقابلة العام والمجرد بالمتحقق، أي مقابلة النظام الثابت الذي تحتكم إليه كل الحكايات بما يمكن اعتباره أساسا لأي تحقق محلي (والأمر يتعلق بوجه آخر لما سبق أن حاول بروب القيام به بطريقته الخاصة مع الحكايات العجيبة، حين استخرج بنية عامة يمكن من خلالها التعرف على كل الحكايات).

والخلاصة، استنادا إلى هذه التناظرات مجتمعة، أننا قادرون على تلمس "النفَس السردي" في هذه الوحدات الصغرى ذاتها. فسواء كانت الجملة دالة على حالة، أو كانت وعاء لفعل، فإنها لا يمكن ألا تحيل على سابق ولاحق. وبذلك، فإن "المحكي شبيه من الناحية البنيوية بالجملة، رغم أنه لا يمكن اعتباره مجرد تسلسل لجمل متتالية، فهو جملة كبيرة، كما أن كل جملة تحتوي على محكي ممكن"(16). وهو ما يتطابق مع التقابل الذي أقامه جولز قديما بين الأشكال البسيطة والأشكال السردية (17) (مثَل يتحول إلى قصة، أو قصة تفصل حدود مثل).

وبعبارة أخرى، من أجل التعرف على ما يوحد هذا العدد الهائل من الحكايات، يجب الفصل بين الثابت المميز وبين العرضي المخصوص. ذلك أن النص الأدبي ينبني استنادا إلى هذه الوحدة بالذات، فمن" أجل التحكم في لانهائية "الكلام" يجب وصف" اللسان"، الذي هو أصل الكلام وبؤرة انبثاقه"(18). وهو ما يعني الكشف عن شكل كوني تنتظم وفقه كل الأفعال السردية ويشكل كفاية سردية مشتركة بين سارد يعرف كيف يسرد وبين متلقي بإمكانه التعرف على ما يُسرد له.

ولقد ذهب بارث في مسعاه ذاك إلى حد اعتبار "فن السرد" شبيها بمقولة الإنجاز عند شومسكي (في مقابل الكفاية)، فالسرد يضع "حكاية" في مقابل "سنن". وهو ما يعني أن الفعل السردي ليس سوى القدرة على توليد حكايات استنادا إلى وجود "سنن" مشترك، الشيء الذي ينفي عن المؤلف صفة "العبقرية" التي نُظر إليها فيما سبق باعتبارها سرا فرديا غير قابل للتفسير (19).

والأمر لا يقتصر على ما يعود إلى تشابه بين بنية الجملة وبين بنية المحكي، بل قد يطال الوحدات المشكلة لكل بنية على حدة. وهكذا، بإمكاننا رد العدد الهائل من "شخصيات" النص السردي، إلى وظائف موقعها المركزي هو الجملة من حيث هي ضابط مركزي لتنظيم الفعل وموضوعه والقائم به كما كان ذلك شائعا في السميائيات السردية. وهي الصيغة التي استعارها كريماص من تنيير من أجل بلورة نموذجه العاملي الشهير. فقد اعتبر تنيير — لغايات ديداكتيكية- الملفوظ البسيط فرجة صغيرة حيث تقوم الكلمات داخلها بوظائف وأدوار محددة، فالذات هي دائما من يقوم بالفعل والموضوع هو الذي يتلقى هذا الفعل (20).

إن الأساسي في الملفوظ هو طابعه الفرجوي. فالشخصيات تتغير ومضامين الأفعال تتغير أيضا، أما توزيع الأدوار فيظل ثابتا (21)، دلالة على وجود ما يشبه الكونيات التي تنتظم داخلها الأفعال الإنسانية. استنادا إلى هذا التوزيع القار استخرج كريماص نموذجا اعتُبر عماد الخطاطة السردية، بل اعتُبر، ضمن المسار التوليدي، اللحظة الحاسمة في التحول من القيمة المجردة إلى ما يشكل مهادا للفعل المشخص (القصة بشخصياتها وزمانها وفضائها).

3- ولكن الأمر لا يقف عند حدود محاولة الإمساك بما يشكل البنية العامة للنص استنادا إلى ما تقدمه بنية الجملة، أي ما يمكن أن نطلق عليه تجاوزا المحددات الهيكلية الدالة على وجود بنية/نواة تشكل هوية الواقعة، بل يشمل الطريقة التي من خلالها يتم تقدير المعنى. وهو ما يشكل المستوى الثاني في التفاعل بين النقد الأدبي والنموذج اللساني، أو يقدم الصيغة الأولى للسانياتٍ للنص الأدبي قادرة على استيعاب المستوى الدلالي وفق محددات الجملة ذاتها.

فالغاية في هذا النموذج التحليلي تكمن أساسا في محاولة التحكم في "معنى" النص، من خلال افتراض سياقات أصلية أولية مخبأة في ثناياه، وبإمكان القارئ التعرفُ عليها وتحديدُها استنادا إلى خطة تقوم على سلسلة من التبسيطات المتتالية التي تنصب على البنية العامة للواقعة من أجل الوصول إلى ما يشكل نواة مركزية سُرب إليها السر الدلالي، في غفلة من المؤلف أو بتواطؤ منه. وتجد هذه المحاولة

جذورها الأولى في مبدأ المحايثة* المستعار من مصطلحية فلسفية قديمة دالة على "كل ما هو موجود بشكل ثابت وقار عند كائن، أو على ما يصدر عنه باعتباره تعبيرا عن طبيعته الأصلية " (قاموس لالاند).

فموازاة مع التناظر القائم بين بنية الجملة وبنية المحكي، يمكن أيضا تصور إمكانية تحديد إواليات "الفهم"–الذي يصبح، في تقابله مع التأويل، مجرد شرح– من خلال سيرورة تقليصية ستقود في نهاية الأمر إلى التعرف على الكم المعنوي المودع في النص نتيجة تفجير البعد المجرد ومنحه وجها تصويريا قابلا للمعاينة في بنية مخصوصة: يمكن تصور ذلك من خلال عقد مقابلة بين محور دلالي ما (الفقر في مقابل الغنى مثلا) وبين قصة تروي جهود فرد من أجل الانتقال من فقير معدم إلى غني لا حدود لغناه (ويمكن بالتأكيد تنويع السياقات لتشمل سبل القيام بذلك : الكد أو القمار أو سرقة المال العام أو استغلال النفوذ).

فكما أن إمكانية التبسيط والتوسيع هي التي قادت من الجملة إلى الخطاب، وقادت من جديد من الخطاب إلى الجملة، يمكن أيضا تصور إمكانية العودة بالمتنافر (النص كما يبدو في صيغته التشخيصية) إلى ما يشكل وحدة يمكن تحديدها باعتبارها دالة على "معنى" النص.

وهو ما يعني في اللسانيات، وفي البنيوية الأدبية المستوحاة منها على الخصوص، إمكانية عزل النص والتخلص من كل السياقات المحيطة به، والتعامل معه باعتباره حاملا لكم دلالي معلوم. وهو مبدأ يفترض أن النص مطلق الوجود ويمتلك بنية قادرة على الإحالة على دلالاتها استنادا فقط إلى العلاقات المرئية، لا إلى ممكنات التناسل الداخلي للمعنى، كما تفترض ذلك السميائيات التأويلية كما صاغ حدودها التأويلية بورس، وكما أشاعها إيكو بعد ذلك في الكثير من أعماله.

فكما هو الحال مع الجملة، حيث السياقات محكومة بالنواة المعنوية المرئية من خلال التحقق، بالإمكان أيضا استيعاب النص ضمن ما تبيحه هذه النواة وتجيزه. فما قد يعْلق به من معاني "ثانوية" يمكن إسقاطها خارجه دون المساس بجوهر دلالته. وبعبارة أخرى، فما هو أساسي في النص هو الوظائف، فهي عماد بنائه، أما القرائن فهي طفيليات قد تشوش على المعنى الرئيس.

إن الأمر يتعلق، من زاوية أخرى، بمحاولة التعرف على معنى موجود بشكل سابق على كل حالات التلقي. فالمحايث هو الضامن "للسلامة الدلالية" وحاميها من فضول القارئ و"ضلاله". فدور القارئ يكمن في "التعرف" و"الكشف" و"استثارة" المعنى من مكمنه، أو في "وضع اليد" على ما هو

موجود هناك في مظانه حيث سدرة المنتهى، في توافق مع قصدية "نصية" موجودة في منأى عن كل القصديات الأخرى.

وعلى هذا الأساس، تم التخلص من إكراهات القواعد التي لا تسمح بالذهاب إلى ما هو أبعد من الجملة، من خلال الاستعانة بمفاهيم تجعل الروابط بين الجمل أمرا ممكنا، أي خلق خطاب يعد وحدة تامة لا مجرد تسلسل لمجموعة من الجمل. ويتعلق الأمر، في الظاهر على الأقل، بما يضمن الانتقال من جملة إلى أخرى وفق ترابط منطقي، وهو ما يعني الكشف عن وجود ما يوحد دلاليا بين الجملة الأولى والجمل التي تليها. "فوجود الخطاب رهين (...) بوجود تناظر مشترك بين مجموع الجمل التي تشكله؛ ويمكن التعرف على هذا التناظر من خلال تواتر مقولة أو شبكة من المقولات اللسانية التي تخترق هذا الخطاب من بدايته إلى نهايته. وهو ما يعني التسليم بضرورة استناد الخطاب "المنطقي" إلى شبكة من الوحدات الاستذكارية التي تضمن ديمومته من خلال إحالات جمله بعضها على بعض"(22). إننا نتجاوز حدود الجملة من خلال تبني وحدة أخرى هي الملفوظ.

ومن أجل ذلك يجب سلك سبيل معاكس يقود من المفصَّل إلى المقلَّص، أي العودة من الممتد (الخطاب) إلى ما يشكل وحدة صغرى، تتجسد، في تصور كريماص مثلا، في "محور دلالي" هو نواة ما سيكون، وبنية أصلية لما كان. ووفق هذه الغاية يمكن رد النص، بعد سلسلة من التبسيطات المتتالية، إلى قيمة دلالية واحدة وموحدة، هي كذلك من خلال وجود "تناظر" هو الضمانة على وحدة النص، أي على وجود مركز تنتظم حوله كل القيم الدلالية (التناظر هو المقابل العربي ل isotopie الذي تُرجم خطأ ب"التشاكل" الذي هو المقابل لisomorphe، والتناظر يدل على ما يضمن قراءة وحيدة للنص، في عرف كريماص).

إننا أمام مقايسة بين سياق الجملة وسياق النص. فتحديد السياق في الجملة معناه "رفع الغموض والالتباس" (الذات المتكلمة في تصور سوسير واعية لنفسها ولملفوظها وتقول ما تريد وكيف تريد ومتى تريد)، وسيكون الأمر كذلك في النص (النص السردي خاصة). فلا مجال للحديث عن تعددية المعاني، فقصدية النص لا تبيح ذلك، وإن حدث أن تسربت إليه وحدات دلالية غريبة عما توده هذه القصدية، فإن مصدر ذلك هو التفاعل بين ما يتحقق من مخزون الكلمات وبين ما يبقى خارج هذا التحقق.

فمن خصائص الوحدة المعجمية (الكلمة عامة) أنها غير قارة وتشتمل على سياقات كامنة قد لا تستطيع قيود الجملة ذاتها أن تحد من جنوحها إلى الانتشار"الأهوج" خارج ضوابط النواة المعنوية. لذلك نُظر إليها "باعتبارها تنظيما معنميا* افتراضيا، غير قابل للتحقق الكلي ضمن ما يقوم الخطاب

بالكشف عنه إلا في حالات نادرة (عندما يكون وحيد المعنى). فالخطاب، وهو يسقط تناظره الدلالي الخاص، ليس سوى استغلال جزئي للممكنات الهائلة التي يمده بها الخزان المعجمي، إن تحققه سيؤدي لا محالة إلى القذف خارجه بمجموعة من وحدات العالم التي رفضها سياقه، ولكنها ستستمر في الحياة في شكل احتمالات يمكن أن تنبعث من جديد مع أدنى جهد للتذكر" (23). وفي هذه الحالة، فإن الانتقاء الدلالي لا يعني انفتاح النص وقدرته على تنويع سياقاته الداخلية، إنه دال فقط على إمكانية استقلاله بذاته.

لذلك، فإن التبسيط المشار إليه سابقا ليس اختصارا، إنه حذف للعرضي واحتفاظ بما يشكل "جوهر الواقعة" ونواقما المركزية. وبتعبير آخر، إنه يعني التمسك بالعناصر الأساسية الضامنة "لهوية" قارة قد تسقط بسقوط عنصر من عناصرها المكونة. وهو ما يفسر الاستعانة الدائمة بمفهوم البنية، الذي يعد في التصور البنيوي كلمة السر المركزية التي تسند التحليل المحايث وتحدد مردوديته. فلا شيء يمكن إدراكه أو فهمه خارج ما تقيمه حدود هذه البنية وتسمح به قوانينها. فهي أداة الكشف عن الجوهر، أو أداة الكشف عن قوانينه، إنها بذلك "نموذج تمت بلورته استنادا إلى قواعد تبسيطية تمكن من استيعاب مجموعة من الظواهر من جهة نظر معينة"(24). فما ليس دالا داخلها، هو عنصر غريب عن قوانينها.

ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أن البنية شيء سابق في الوجود على سيرورة التعرف والإجراء التحليلي، بل هي جزء منهما، أو هي ما يفترضه المحلل باعتباره لحظة يمكن أن تقود إلى التعرف على مركز مخبأ في النص يجب التعرف عليه وتحديد حجمه، لا باعتباره فرضية للقراءة كما تقتضي ذلك إواليات النهج السميائي كما سنرى ذلك. وبعبارة أخرى، "إن البنية هي حاصل العمليات التي يقوم بها المحلل" (25) في أفق الوصول إلى ما يشكل أقصى نقطة في النص هي "اليقين" المفهومي الذي يعبر عنه الوجه المشخص: قد يكون ذلك دالا على ما نسميه بالتقابل بين الوضعي وبين المحتمل التشخيصي.

وذاك هو فحوى التبسيط المرتبط بالبنية، أي ما يشبه الذهاب إلى حدود "اللامتناهي الصغر"، الذي قد يكون في حالة التحليل النصي، لحظة افتراضية، ولكنها تشير إلى رغبة المحلل في "الاطمئنان" إلى معنى كلي هو المعادل المجرد لكل حالات التشخيص. و"ذاك هو حلم البنيوي، الانتقال من تبسيط إلى تبسيط، رغبة في الوصول، في الحالات القصوى، إلى السنن الذي تنتهي عنده كل الأسنن، يتعلق الأمر بسنن نهائي يمكننا من الكشف داخل كل السلوك الإنساني عن الإيقاعات والروابط نفسها "(26).

وهذا معناه أن ليس هناك من معان سوى تلك التي يمكن التعرف عليها من خلال ما يمكن أن يتبلور اعتمادا على قصدية النص في انفصال عما يمكن أن يأتي به فعل القراءة، فالمعنى سابق عليها. وبعبارة أخرى، لا يضع النص، أسوة بالجملة المعزولة، سوى سياق واحد هو الحامل لمعانيه.

ومع ذلك، لا يمكن اختصار هذا النهج التحليلي في قضايا لسانية تتأرجح بين الطول والقصر، بل يعود إلى رؤية إبستمولوجية تتعلق بطريقة خاصة في تقدير المعنى ذاته. إنه الاعتقاد بوجود معنى مودع في النص هو ما يشكل مركزه ونقطته النهائية، ويمكن البحث عنه أو الكشف عن حجمه فيما يشبه العلبة الصينية التي تخفي في آخر غلاف فيها سرا نهائيا هو معنى النص. وهو ما يعني أيضا أن الكون الدلالي الذي يتم تنظيمه كون مكتف بذاته ومستقل وتتحدد هويته من خلال ما هو متحقق بشكل مباشر، لا من خلال مجموع الإحالات الدلالية التي يفترضها أو يسقطها بشكل ضمني.

لذلك، لا يكمن عمل القارئ في استنفار طاقات دلالية غير مرئية، فللنص قصد يحميه، بل عليه أن يقوم بتحجيم ذاكرة الكلمة وتطويقها بسياق خاص هو سياق النص باعتباره يملك مركزا ومحيطا، ويملك العرضي الثانوي ويملك الأصل الذي هو جوهر المعنى.

4–وتلك هي الفواصل بين "الفهم" اللساني الذي يقودنا إلى تحديد "معنى" النص، كما يمكن أن يتحقق هنا والآن ضمن شروط يحددها المقام التلفظي المباشر، وبين التأويل الذي يقوم أساسا على نفي القصدية الصريحة للمتلفظ والنص على حد سواء، وذلك في أفق بناء قصديات جديدة؛ أي الدفع بالنص إلى تسليم مفاتيح أخرى غير ما تقوله حدوده المباشرة. ويتعلق الأمر في هذه الحالة بتحيين ما لا يُرى بالعين المجردة من خلال الكشف عن علاقات جديدة هي الضابط الخفي لهذه القصديات.

وهو ما يعني، بصيغة أخرى، ضرورة تجاوز ما يمكن تعيينه باعتباره معنى أصليا، فهذا الأصل لا وجود له في حقيقة الأمر، لاستشراف السيرورات الدلالية داخله. إن الاحتماء بالحدود التقريرية (المعنى الحرفي، أو درجة الصفر في الدلالة) لا يشكل سوى لحظة ضمن ظاهر لمستتر لا يمكن الكشف عنه إلا من خلال إسقاط سيرورات تأويلية تتخذ من هذا المعنى بالذات منطلقا لا غاية نهائية كما يقتضي ذلك التصور المحايث للمعنى.

إن النص، من هذه الزاوية، ممتد خارج نفسه من خلال قدرته على إسقاط سياقات هي تلك التي لم تستوعبها قصدية المؤلف، أو تلك التي لا تستقيم داخل الغايات الظاهرة للنص. وهو أمر يجد تفسيره في الآليات الداخلية لاشتغاله، فكل عنصر من عناصره يحمل في ذاته تاريخا، أو يشتمل على ما

يسميه ج . م. آدم "الذاكرة الخطابية" التي تحيل على مجمل المعارف المشتركة بين المتكلمين، وهي معارف من طبائع مختلفة، منها ما يعود إلى التجربة المشتركة، ومنها ما يخص الاستعمالات الاستعارية للأشياء والكائنات (ما يطلق عليه إيكو الموسوعة).

وهو ما يشير إليه كريماص نفسه عندما يعترف باستحالة استيعاب مجمل تحققات الوحدات المعجمية من خلال إحالة واحدة، فهذه الوحدات في تصوره، وفي كل التصورات أيضا، ليست أحادية الإحالة، إنها خزان لا ينضب من المعاني. وهو ما يجعلها قادرة على الانبعاث من رمادها مع أدنى تنشيط لذاكرتها. فما لا يتحقق لا يموت، إنه يشكل إمكانا لتحققات أخرى: إن النواة فيها ثابتة، أما الممكنات فتتحقق وفق ما تشتهيه السياقات.

ورغم ذلك، لم يذهب كريماص في مسعاه ذاك إلى المدى الأقصى، لقد اختار البقاء في حدود ما يمكن أن يحدد إحالات تضمن انسجاما مطلقا للنص، أي وجود تناظر كلي يجمع بين وحدات النص ضمن كون دلالي واحد، كما أشرنا إلى ذلك في الفقرة السابقة، أو ما يسميه دلتاي رسم "دائرة هرموسية* محددة في علاقتها بالانسجام المنطقي"(27)، حيث تقود السيرورات التأويلية المتتالية بالضرورة إلى غاية قصوى: تحديد المعنى الذي أراده المؤلف وأودعه في عمله بشكل واع أو غير واع، فإنتاج المعنى مرتبط بتحيين سياق بعينه.

وهو ما يعني الاكتفاء بالذاكرات القريبة للكلمات (إيحاءات قريبة لا معاني مباشرة)، رغم المظاهر الدالة على عكس ذلك، فالنص مشدود إلى مركز هو البؤرة القادرة على استيعاب كل احتمالات المعنى فيه. وحصيلة ذلك ستكون هي "التضحية" بممكنات دلالية قد ترفض الانصياع للتخوم والحدود التي يحاول التناظر فرضها، لتكون بذلك شاهدا على وجود سيرورات تأويلية ستتناسل في وعي الذات التي تستقبل النص.

والحال أن المعنى وليد سياقات هي في المقام الأول من طبيعة لفظية، ولا يمكن أن تكون شيئا آخر غير ذلك، فالكلمة ذاكرة مفتوحة وليست كما معنويا ثابتا، إنها تائهة بدون سياق، ولكنها الأساس الذي تستند إليه ممكنات التأليف. فهي جزء من قاموس من خصائصه " أنه لا يتكلم"، كما يقول ريكور(28)، ولكنه يعد مع ذلك، "خطابا حول الطريقة التي تُستعمل من خلالها ثقافة بعينها"(29). وهذا ما يجعل السياقات أوسع من ممكنات النص المباشرة، وهي بذلك غير قابلة للتحديد (جنوحها الدائم إلى الالتحام مع الموسوعة المنبثقة عنها). وهو ما يفتح النص على محيطه الثقافي كما هو مودع في مجمل التسنينات القيمية التي تعد الكلمات حاملها الأساس.

وقد يؤدي التأليف بين الوحدات المعجمية إلى الحد من النمو الفوضوي لممكناتها الدلالية، وهذا أمر طبيعي. ومع ذلك، فإن هذه التأليفات ذاتها ليست محدودة ولا يمكن التحكم في حجمها وفي امتداداتها في ذاكرات ثقافية مختلفة، فلا شيء يمنع، ضمن نشاط تأويلي ما، من استحضار كل الحمولات الثقافية بما فيها تلك التي تنتمي إلى لغة أخرى غير لغة النص (لا وجود لحدود صارمة بين الثقافات، وهجرة الوحدات من ثقافة إلى أخرى أمر ممكن).

وبناء عليه، فإن كل حالة تأليف تتطابق مع ما نطلق عليه فرضيات القراءة، أو ما يسميه إيكو الطوبيك (30)، تلك الفكرة المسبقة التي تقود إلى وضع أسئلة على النص يتم في ضوئها إسقاط حالات تأويل ممكن. "فكل ما تجره اللغة وراءها يحيل على ما هو أبعد من الملفوظ نفسه" (31)، أي الإحالة على ذاكراته الضمنية لا على ظاهر خطي. فمردودية هذا الملفوظ ليست مستمدة مما تقوله حدوده بشكل مباشر، بل مصدرها ما سكت عنه أو ما اكتفى بالإيحاء به. ودون ذلك ما كنا في حاجة إلى أن نعيد قراءة الحكايات والأساطير باعتبارها استعادة مشخصة لمفاهيم أو لحظات مفصلية في تاريخ البشرية.

وهو أساس الاختلاف بين مقولة التناظر كما يتصوره كريماص، وبين مقولة الطوبيك كما يستعملها إيكو. وهو اختلاف جوهري يحيل على تصورين مختلفين للمعنى. فبينما يرفض كريماص كلية فكرة التأويل، لأنها في تصوره دالة على "فوضى في القراءة" (32)، يعد التأويل في تصورات سميائية أخرى (تصورات بورس وإيكو بعده) أساسا لكل قراءة، فخارج الذات التي تؤول ستظل فضاءات النص ناقصة. استنادا إلى هذا الاختلاف، يمكن النظر إلى "الطوبيك باعتباره ظاهرة تداولية، في حين يشكل التناظر ظاهرة دلالية" (33). الأول يقود إلى انفتاح النص على القارئ لكي يسلم جزءا من دلالاته، في حين يشير الثاني إلى إكراهات الكم الدلالي الموجود في استقلال عن كل القصديات، عدا قصدية النص.

وهو ما تؤكده طبيعة الكلمات ذاتها، فهي مستودع لكل التجارب، "إنها لا تدل على شيء، بل تدل على شخص يفكر في هذا الشيء" كما يقول بول فاليري (34)، إنها الخبرة الإنسانية كما يمكن أن تتجسد في التسمية والوصف. لذلك لا تستطيع الإحالة الواحدة استيعاب كل ممكناتها وتسييجها بسياق واحد، فهذا مناف لطبيعة المعنى. ومن هذه الزاوية، فإن النص "أمار بالسوء"، فهو لا يسقط وضعيات إلا من أجل الإحالة الضمنية على أخرى موجودة "خارجه" في شكل ذاكرات هي ما

يلتقطها القارئ، فهي مهد التأويل ومنطلقه. وهذا ما يعني أن "مهمة التأويل لا تكمن في فك تسنين المعنى، بل في الكشف عن الممكنات الدلالية التي يحتضنها النص"(35).

وبذلك تكون "البياضات" التي تحدثت عنها جماليات التلقي خاصية من خاصيات اللغة وجزءا من تشكلها. فالتسمية ذاهما هي تسنين مشترك بين مستعملي اللغة الواحدة ولا يحتاج إلى فك إلا في حالات نادرة، عندما يتعلق الأمر بالمشترك اللفظي، أو يتعلق بوضعيات مبهمة تحافظ، عن قصد، على غموضها من أجل غايات دلالية. وهو ما يعني بصيغة أخرى "أن النقص قاعدة يقوم عليها الخطاب استنادا إلى قانون الاقتصاد في اللغة، وهو قانون يسمح بألا نقول كل شيء ونكتفي بتضمين النص ما يمكن أن يستعيده القارئ أو السامع بسهولة"(36): لا يحتاج النص عندما يضع كلمة "رجل" للتداول إلى القول: الذي هو المذكر والإنسان ....فالمتلقي يعرف ذلك، إلا إذا كان يود الإحالة على سمة مضافة إلى المدخل الأول، حينها سيتكفل السياق المباشر بتحديد كل أشكال الانزياح عن المعنى التقريري.

وهو ما يمكن استنتاجه من التعريف الذي يخص به بورس العلامة، فهي أول يحيل على ثان عبر ثالث هو ذاته يمكن أن يصبح أولا يحيل على ثان عبر ثالث جديد وهكذا دواليك إلى ما لا نهاية. ودلالة ذلك أن التَّدلال*(السيرورة التي يشتغل من خلالها شيء ما باعتباره علامة) في ذاته لا متناه، وبإمكان سلسلة الإحالات أن تمتد إلى ما لانهاية (وهو ما أسهب القول فيه إيكو في كتابه: القارئ في الحكاية). وذاك أمر تجيزه، في تصور بورس، طبيعة الفكر ونمط اشتغاله، فالفكر ناقص دائما ويشتمل على الضمني وعلى غير المصرح به. وهو مبدأ يفترض، من زاوية أخرى، أن النص حمال لتأويلات، ولا يمكن أن يكون مدرجا ضمن دائرة مغلقة ومكتفية بذاها. فمن السهل التحكم في سياق جملة، ولكن تحديد مجمل سياقات النص أمر لا يمكن أن يتحقق ولو نظريا، لأن ذلك يعني أن إنتاج النص يفترض وعيا صاحيا قادرا على التحكم في كل ممكنات الكلمة، وهو أمر لا يقره أحد.

وهو ما لا يعني أن التأويل يأتي بالمعنى عوض الكشف عنه في ثنايا النص. فالتصور السميائي للتأويل لا يحيل على ذاتية منفلتة من عقالها كما يمكن أن توحي بذلك القراءات التفكيكية التي تمنح النص الحق في التخلص من كل القصديات عدا قصدية القارئ. فالقارئ التفكيكي لا يقرأ ما هو موجود، بل يقوم بتقويض دعائم النص تعبيرا عن" تأجيل" مطرد (في تصور دريدا وأتباعه) الغاية منه الفصل المتتالي بين دال يوجد خارج كل رقابة، ومدلول ميال بطبعه إلى الانكفاء على ذاته.

إن الأمر خلاف ذلك في السميائيات التأويلية، فالنص موجود من خلال "توجيهاته" على حد تعبير إيكو، وهي توجيهات "موضوعية"، أي موجودة في انفصال عن الذات التي تقرأ وتؤول، ودونها سينعدم النص وتنعدم القراءة وينعدم الإدراك ذاته. إن الغاية التأويلية ليست وليدة ذهن جامح، بل هي تجسيد لنص ناقص،"يوكل إلى المتلقي الإتيان بجزء من مدلوله" كما يقول بورس (37).

وبعبارة أخرى، "فإن العلامات ليست منكفئة على ذاتها، بل هي توسط نحو العالم" (38)، كما يمكن أن يتجلى ذلك في اللغة، لا كما يمكن أن يتجسد في وقائع ينكرها الوعي لوجودها خارج جوهرها اللفظي. فمقولة النص ذاتها لا يمكن أن تستقيم خارج عملية بناء تقتطع وتختار وتنتقي وتستبعد وتعيد تنظيم الأشياء وفق غايات جديدة، ما كانت تسميه جماليات التلقي نزع "البعد النفعي"* عن الأشياء وتضمينها بنية تكتسب داخلها دلالة جديدة، وبدون هذه الدلالة، لن تكون لها أية مردودية.

وبناء عليه، فإن التأويل لا يقودنا إلى "خلق" معرفة، إننا نعيد بناءها استنادا إلى وجود نص هو جزء من موسوعة. "فما دام الموضوع النصي ملقى للتأويل، فإن النص نفسه يصبح موضوعا ديناميكيا سنستخرج منه، في عمليات التأويل اللاحقة، الموضوع المباشر المناسب. فعندما نقوم بتأويل نص ما، فإن حديثنا ينصب على شيء سابق في الوجود على تأويلنا، وعلى المتلقي عقد نوع من الاتفاق حول العلاقة القائمة بين تأويلنا وبين الموضوع المحدد لهذا التأويل" (39). وهي صيغة أخرى، للقول إن التأويل، ليس كشفا عن مضمون، كما حاولت الهرموسية تأكيد ذلك، بل هو إجلاء لعلاقات ضمنية هي البؤرة التي تمكننا من إسقاط سياقات قادرة على ضمان انسجام أي فرضية تأويلية.

وتلك هي الأسس التي يقوم عليها التحقق النصي، "فالانتقاء هو الذي ينظم الروابط بين الظاهر والخفي، ذلك أن العنصر المنتقى يكشف دائما عن خلفية هي بنيته الأصلية "(40)، وهو ما يلقي جسورا بين النص وموسوعته. فلا وجود لنص دون الإحالة على ما ليس نصا. وما نبنيه (والنص بناء وليس معطى) هو كذلك في أفق تحوله إلى موضوع للتأويل بالضرورة، وإلا لما كان للبناء معنى. إن الأمر يتعلق"بنموذج منته داخل كون لامتناه"، على حد تعبير يوري لوتمان (41).

وهي ما يلقي أيضا جسورا بين النص وقارئه." فالنص نسيج من البياضات والفراغات التي يجب ملؤها، أو هو آلة كسول تعيش على الفائض المعنوي الذي يأتي به المتلقي (42). وهي رؤية تصالح بين قصديتين: قصدية نص يمثل أمام القارئ باعتباره سلسلة من "التوجيهات" المسبقة التي لا

يمكن تجاهلها، فالإيحاء ممكن في حدود وجود أصل تقريري ثابت، وبين قصدية قارئ لا يمكن للنص أن يسلم كل مفاتيحه في غيابها. لذلك، "فالنص مُنتَج يعد قدره التأويلي جزءا من آليات إنتاجه"(43).

وعلى هذا الأساس، فإن التأويل يسلم بوجود مادة سابقة على الفعل التأويلي ذاته، ولكنها مادة لا يمكن أن تصبح دالة إلا من خلال فعل التأويل هذا. وهو ما يؤكد أن الموضوع "مستهدف" بوعي هو ذاته لا يمكن أن يوجد إلا من خلال تجسده في موضوع. وهو ما يعني "أن النص لا يتشكل باعتباره مقولة مركزية داخل بنية الشرط اللغوي، إلا من خلال التأويل. ذلك أن ما يميزه هو كونه لا يمْثُل باعتباره معطى حقيقيا، أي ما هو موضوع للفهم إلا في علاقته بالتأويل وانطلاقا منه"(44). وفي جميع الحالات، "لا يمكنه أن يوجد إلا من خلال الوعي الذي يستقبله، فالقراءة وحدها تُكسب العمل طابعه الخاص باعتباره سيرورة" (45). فالأشياء خارج الوعي الذي يستقبل تظل ملتبسة في الوجود وفي الاشتغال.

وهي سيرورة محكومة بغايات "خارج-سميائية"، أي خارج السيرورة المتحققة من خلال نص مخصوص. فالنفعية دالة على جنوح العلامات إلى تصنيف الفعل في "عادة" هي منطلق التأويلات اللاحقة ."فالتدلال، في هروبه اللامتناهي من علامة إلى أخرى، ومن توسط إلى آخر يتوقف في اللحظة التي ينحل فيها داخل عادة ما، لحظتها تبدأ الحياة ويبدأ الفعل" (46). لذلك "قد لا تكون لفكرة الغاية هاته أية صلة بفكرة الذات المتعالية، إلا أنها مع ذلك تحيل على الفكرة القائلة بأننا نؤول وفق غاية موجودة خارج كل تدلال" (47). إن التدلال ممكن ضمن سياقات قد تكون متعددة ولكنها ليست لامتناهية.

ومع ذلك، فالغاية المشار إليها في هذا السياق لا تحيل على مبدأ النهائية بمفهومها الزمني والفضائي، أي إمكانية الاطمئنان الكلي لكم دلالي هو حصيلة النشاط التأويلي، إنها تحيل على سيرورة مفترضة تنتهي بانتهاء ممكنات الافتراض داخلها. إن السياقات التي تتحدث عنها السميائيات ليست وليدة بنية منغلقة على نفسها، إنها الإحالات الضمنية التي تشتمل عليها الكلمات، والتأويل ليس إحالة على خارج، بل استنفار لطاقات دلالية تبحث عن تحققات مهدها " النصوص" التي يسقطها النص.

وهذه هي الحدود الفاصلة بين ما يمكن أن يقدمه النموذج اللساني كما توحي بذلك دراسة الجملة، وبين آليات التأويل، كما تفترضها السميائيات. الأول محدود ضمن اللسان وممكناته، أما النموذج الثاني فمنفتح على التجربة الإنسانية في كليتها، لا باعتبار طابعها المادي، بل باعتبارها وحدات ثقافية مأواها الأول والأخير هو اللسان. فنحن لا نمثل لشيء بل نكشف عن معرفة تخصه.

هوامش

1-انظر ما يقوله كريماص في sémantique structurale, ص 5 "لا يكون العالم الإنساني إنسانيا إلا في حدود إحالته على معنى".

HG Gadamer : Vérité et méthode, éd Seuil , 1996, p.447-2

Paul Ricœur : in l'esprit de société, éd Mardaga, 1993 p. 6-3

4- يتعلق الأمر بطابع افتراضي يخص الحاضر من خلال اللغة التي مكنت الكائن البشري من ضبط الزمن، وبطابع افتراضي يخص الفعل، وهو الدال على استعمالات العضو وعلى ما جاءت به التقنية الحديثة، وبطابع افتراضي يخص العنف من خلال الميثاق الذي قاد إلى خلق مؤسسات تقوم باحتواء العنف الاجتماعي. انظر: Pierre Levy : qu'est ce que le virtuel :in http://hypermedia.univ-paris8.fr/pierre/virtuel/virt0.htm ?

5- نفسه

Emile Benveniste : Problèmes de linguistique générale, 1966, p. 42-**6**

7- mettre le sens en état de signifier وهي عبارة لكريماص

Ernest Cassirer : Philosophie des formes symboliques, Le langage, p.27 -8

P Ricœur : Le conflit des interprétations, éd Seuil,1969,p.9 -9

H G Gadamer : L'art de comprendre, pp.205 -206 -10

P Ricœur : Le conflit ,p.8 -11

R. Barthes : L'analyse structurale du récit, in « poétique du récit » p.9 -12

13- نفسه ص11 - 14- مارتيني، في بارث ص10 - 15-نفسه ص11 -16- نفسه ص 12

Andres Jolles : formes simples -17

18- بارث نفسه ص 8 - 19- نفسه، هامش ص 2 ص 53

A J Greimas : Sémantique structurale , éd Larousse , 1966, p 173 -20

*-محايثة immanence

21- نفسه ص 173

Greimas : Maupassant, p. 28 -22

*- معنم جمع معانم ، ترجمة للكلمة الفرنسية sème

A J Greimas : du sens II p. 59 -23

24-أمبيرتو إيكو: العلامة، ترجمة سعيد بنكراد ، المركز الثقافي العربي 2008، ص 131

25- نفسه ص133 - 26-نفسه ص134

*- هرموسية، ترجمة للكلمة الفرنسية herméneutique الدالة على فن التأويل، وهي ليست الهرمسيةhermétisme المشتقة من hermès الإله اليوناني الدال على التناقضات.

H G Gadamer : L'art de comprendre p . 195 -27

Paul Ricœur : in l'esprit de société ,ouv collectif, éd Margaga1993,p.7 -28

29- سميائيات الأهواء ، من حالات الأشياء إلى حالات النفس ، ترجمة سعيد بنكراد ، دار الكتاب الجديد، بيروت 2010 ص 159

Umberto Eco : Lector in fabula, éd Grasset, 1985,p.113 -30

H G Gadamer : L'art de comprendre II, p. 199 -31

A J Greimas M Maupassant, sémiotique des textes, éd Seuil, p.9 -32

Umberto Eco : Lector in fabula, éd Grasset, 1985, p.119 -33

Jacques Claret : L'idée et la forme, éd P U F, collection que sais-je -34 ,p10

W . Iser : L'acte de lecture, éd Mardaga , P. 51 -35
J M Adam M : La linguistique textuelle, éd Armand Colin, 2008, p.109 -36
Umberto Eco : Les limites de l'interprétation , éd Grasset 1990 p.379 -37
*- التدلال مقابل عربي للكلمة الفرنسية sémiosis
, Paul Ricœur : Le sens et les signes, encyclopédie universalis, 10 -38
dépragmatiser -*
Umberto Eco : Les limites de l'interprétation , éd Grasset 1990,p.380 -39
W . Iser : L'acte de lecture, éd Mardaga , P. 174 -40
41- ذكره ريكور في , Temps et récit 2 هامش الصفحة 56
Eco : Lector, pp.66-67-42 - 43- نفسه ص 68
H G Gadamer : L'art de comprendre II, p. 206 -44
W . Iser : L'acte de lecture, éd Mardaga , P. 49-45
46- أمبيرتو إيكو : العلامة، ترجمة سعيد بنكراد ، المركز الثقافي العربي ، 2007 ، ص 272-273
Umberto Eco : Les limites, p379 -47

صدر حديثا

